# مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

وبعد:

إن انشغالات وإشكاليات الفكر العربي الإسلامي في الراهن كثيرة ومتنوعة، ولعل أبرز هذه الانشغالات إشكالية الحداثة (Lemodernisme) والتي كان طرحها كاهتمام فكري عند البعض ضرورة ملحة عقب طور التخلف الذي عاشته الأمة الإسلامية، حيث شرع في طرح الأسئلة النهضوية، وكيفية التعامل مع المرجعية الإسلامية المتمثلة في النص الديني الإسلامي بتجلياته المختلفة؛ إن بالانتظام فيه وإعادة استثماره من جديد وإن بإحداث قطيعة معه؛ وإن كان الأمر يقضي بالانتظام فيه، هل يكون ذلك ممكنا؟ ألا يجعل من الإنسان يعيش خارج وجوده الزمني؟ أم أن هذا النص يعالج معالجة إبستيمولوجية تصنف ما هو علمي منه للأخذ به، وتتعرف على ما هو ميثولوجي لتطرحه؟

وقد برزت محاولات تغيير كانت هنا وهناك معتمدة مرجعيات عديدة هدفها التواصل مع الحداثة الغربية، الأمر الذي أباح تزوير المفاهيم فجعل من الدخيل أصيلا، ومن الأصيل دخيلا. فتم استيراد مناهج ووظفت أدوات قراءة من خارج الأنا الثقافي، فكانت النتيجة رؤية مغايرة أفضت إلى إحداث هوة بين الواقع والنص، وإلى فقدان التوازن في الموقف إزاء الآخر وإزاء النص، وراحت تطرح هذه الأمور كلها بصيغة عصرية اعتبرت روح الطرح الحداثي.

برزت هذه الموجة التي طغى عليها الاستلاب فرأت في المرجعية الدينية العجز كل العجز، وأخذت تفلسف موقفها هذا من أجل تبرير يصل إلى درجة الإقناع بالنسبة لمحدودي الثقافة، وربما يصل إلى درجة التحدي وذلك بإبطال ما سمي بدوغمائية العقل المسلم، ومحاولة تأسيس فكر نقدي يوظف الأداة الإبستيمولوجية، والأركيولوجية، والتفكيكية في قراءة الوحي، وفي قراءة الموروث الإسلامي الذي بقي حاضرا في العقل المسلم كمرجعية لا يمكن تجاوزها.

فكانت هذه الانتقادات أن أدت إلى تكوين رؤى كثيرة إزاء الموروث الإسلامي وقبل ذلك إزاء نصوص الوحي تحديدا باعتبارها الجانب المقدس في الإسلام فكان القول بتاريخية النص الديني الإسلامي. والتاريخية من أهم مضامين الخطاب الحداثي ومحاولات تأسيسها من أهم أهداف هذا الخطاب، والنظرة التفاضلية للنص كانت إحدى أهم الوسائل من أجل تحقيق هذا المبتغى.

والتاريخية نزعة يرى أصحابها نسبية القوانين الاجتماعية والحكم بوضعيتها وتعرف بأنها مذهب يقرر نسبية القوانين الاجتماعية واتصافها بالزمكانية، وأن القوانين من نتاج العقل الجمعي، وتسحب ذلك على الأديان أيضا.

فالتاريخية إذا اتجاه يحكم بعدم شمولية القوانين المختلفة وحتى الأحكام الشرعية، فترتب على ذلك القول بتاريخية النص الديني؛ أي أنه نسبي فيما تضمن من أحكام، ونسبي فيما أرسى من تصورات ومسائل عقدية، ونسبي فيما حث عليه من آداب وأخلاق، وبالتالي فهو صالح لبيئته الاجتماعية لا غير. ونتج عن ذلك النداء بالعلمانية في مجال السياسة والحكم كأهم رؤية قريبة تشكلت عن مقدمات سبقت، فحدث شرخ كبير في الفكر الإسلامي، ساعد الخطاب الحداثي وبعض القراءات التراثية في اتساعه إلى حد بعيد، إلى درجة الانفصال عن النص الديني، ورفضه كمرجعية أساسية لمختلف انشغالات الحياة المسلمة، مبررين ذلك بأنه نتيجة طبيعية لقراءة إبستيمولوجية لهذا النص.

والتمعن في هذه النتائج يؤكد لنا إفرازات توظيف بعض المناهج؛ أي أن هذا النص قرئ من خارج، بمناهج مستوردة منقولة وليس بمناهج أصيلة، ومقتضياتها لا تتناسب مع مقتضيات الممارسة التراثية ولا مع الاجتهاد الديني. وهذا التيار الذي يشتغل بهذه المناهج ويملك هذه الرؤية يشكله جماعة من المفكرين برزوا كمفكري العصر مثل: محمد أركون، نصر حامد أبو زيد، محمد عابد الجابري، حسن حنفي... الذين تبين كتاباتهم أنهم قرأوا النص الديني من خارجه، وبأدوات ومناهج غريبة عنه كمناهج: غاستون باشلار، ميشال فوكو، جاك دريدا، وغيرهم من مفكري الغرب وفلاسفته الذين تميزوا بأبحاثهم في هذا الميدان خاصة بعد تأسيس المدرسة البنيوية التي كان لها منهجها الخاص في دراسة النصوص الدينية وغير الدينية، وكيف أنها تمارس التأويل وتنظر إليه. وبعد تأسيس فلسفة العلوم أيضا التي كانت المناهج

الإبستيمولوجية أهم مسالكها؛ لأنها في زعم أصحابها السبيل الأمثل لتجاوز العقل الميتافيزيقي واللاهوتي ولإرساء قواعد التفكير الوضعي.

لهذا فهناك مبررات عديدة جعلت من القول بتاريخية النص موضوعا جديرا بالبحث والدراسة لما يشوبه من غموض، ولما يترتب عليه من نتائج خطيرة من منظور إسلامي، ومن هذه المبررات:

**أولا**: إن القول بتاريخية النص الديني مظهر من مظاهر التحديات التي يجابهها العقل المسلم؛ وذلك من خلال محاولة الخطاب الحداثي بيان أن النص الديني لا يعد أن يكون وضعا بشريا يناسب مرحلة الطفولة العقلية للإنسان، أو أنه نتاج ثقافي أفرزته أوضاع اجتماعية وثقافية معينة غير الأوضاع الراهنة، مبررين ذلك بأن العقل البشري وصل إلى مستوى جد متقدم من الوضعية التي تجاوز بها هذا العقل الصبغة اللاهوتية التي هي صبغة العقل الديني الذي مرجعيته النص.

وهذه رؤية مادية بعيدة عن روح الإسلام والخطاب الإسلامي، كما أنها بينة الخطورة لما فيها من دعوة إلى الانفصال عن النص وتصادم مع الدين. ويتجلى القول بالتاريخية أيضا كتحد في محاولات تأويل النص التي تسعى إلى ربط النص بسبب نزوله واعتبار السبب علة لا مناسبة، ولما كانت الأحكام تدور مع العلل وجودا وعدما، فإذا غابت العلة غابت وظيفة النص لغياب علتها تلك، ومن ثم فأحكام القرآن الكريم المختلفة ليست مطلقة، وقد كان قول بعضهم: أحكام التشريع في القرآن ليست مطلقة، ولم تكن مجرد تشريع مطلق فكل آية تتعلق بحادثة بذاتها، فهي مخصصة بسبب التنزيل، وليست مطلقة وكل آيات القرآن نزلت على الأسباب – أي لأسباب تقتضيها – سواء تضمنت حكما شرعيا أم قاعدة أصولية، أم نظما أخلاقية، إنها أحكاما مؤقتة ومحلية تنطبق في وقت محدد وفي مكان بعينه.

هذا الحكم الذي قيل به في مجال الأحكام الشرعية والنظم الأخلاقية والقواعد التي يستعان بها في مجال الاستنباط، سحب أيضا على العقائد في الخطاب الحداثي، وهنا تتجلى الخطورة أكثر، ويبرز التحدي بشكل أقوى وأخطر؛ لأن في ذلك محاولة للانفصال عن العقيدة الإسلامية، وتأسيس تصور آخر مناهض للتصور الإسلامي، وهذا ما قال به البعض من خلال التصريح بأن: الخطاب الإلهي (القرآن) خطاب تاريخي لا يتضمن معنى مفارقا له إطلاقية المطلق.

**ثانيا**: إن القول بالتاريخية مسعى لتكوين رؤية موازية للرؤية الإسلامية الأصيلة، قد تكون هذه الرؤية امتدادا للمركزية الأوروبية. وتفضي إلى إحداث قطيعة مع النص الـــديني وتدعو إلى استمداد القيم واتخاذ المرجعيات بالعودة إلى الفلسفات المادية، التي تجاوزت حسب الخطاب الحداثي المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية إلى المرحلة الوضعية الـــتي صارت فيها المعرفة تتصف بمختلف خصائص المعرفة العلمية، التي توافق العقل المعاصـــر بعـــيدا عن ميثولوجيا اللاهوت. وهذه الرؤية الموازية ليست مشكلة في حد ذاتها إذا ما تعاملت مع النص الديني الثاني (= التراث) إنما تكون مشكلة حينما يكون الـــتعامل مع النص الديني الأول (= الوحي). ولذا فتأسيس مذهب آخر، أو الاجتهاد وفقـــا للـــضوابط المـــتفق عليها والمختلف فيها عند علماء الإسلام بالنسبة للخطاب الحداثـــي لا يهم ولا عبرة به؛ لأنه لا يحقق النقلة النوعية في مجال المعرفة طالما المرجعية تبقـــى هي هي، ولذلك يلغي الخطاب الحداثي الفوارق التي وجدت تاريخيا ولا تزال بين المذاهب الإسلامية، كالفرق بين السنة والشيعة مثلا.

**ثالثا**: إن القول بتاريخية النص الديني، قول متهافت لما يحتويه من مفارقات؛ فمن جهـــة يـــتعامل مع نص له خصائصه بمنهج وآليات غريبة عنه، وهذا غير ممكن؛ لأن الممارســـة القرائية المتعلقة بالنص الديني الإسلامي لها آلياتها الأصيلة، ومن جهة أخرى يـــبرز التناقض بين المنطلق والهدف في القول بالتاريخية؛ فمن جهة هو خطاب يرفض الدينـــية ويعتبرها غير علمية، ومن جهة أخرى يقف على أرضها وينطلق منها، وهذه إحدى صور التضارب في الرؤية الحداثية التي تبرز لنا تلفيق أصحابها كما هو الأمر مع نصر حامد أبو زيد الذي يعتبر الإيمان بالوجود الميتافيزيقي للنص يطمس إمكانية فهمه العلمـــي والقول من جهة ثانية بأن الإيمان بمصدره الإلهي لا يتعارض بإمكانية تحليله وفهمه. وهذا التضارب في الرؤية والموقف جلي مما يبدي عدم استقامة القول بتاريخية النص الديني.

**رابعـــا**: إن النص عموما والنص الديني خصوصا تبدل وتغير مجال الاهتمام به؛ فقـــد كان عند القدامى أداة للمعرفة فيوظف على أنه دليل على حكم، أو مرجعا في العمل أو أداة لإثبات أو نفي أمر ما، هذه الكيفية في التعامل مع النص تغيرت فبعدما كان أداة صارت له كينونته الخاصة؛ أي أنه أصبح مجالا معرفيا مستقلا، يمكن دارسه من إنتاج معرفة تجعله يعيد النظر فيما كان يعرفه، وذلك بتوظيف آليات قراءة حديثة

وقديمة مثل الفللوجيا، والهرمينوطيقا، والسيمولوجيا، ويوسع من اجتهاده بغية الوصول إلى التحقق منه، ومن ثم توظيف ما كان يعرف عن النص الديني.

لهذه الأسباب أرى أن هذا الموضوع على قدر كبير من الأهمية، وأنه جدير بالطرح والمناقشة حتى يمكن الوقوف عند هذه المسألة (= تاريخية النص الديني) لبيان مدى كونها الخيار الوحيد الذي لجأ إليه الخطاب الحداثي لحل معضلات الفكر العربي والإسلامي المعاصر؟ وهل يمكن أن تكون التاريخية الأداة المثلى والأقوى لتقويم الراهن؟ وهل أساليبها ومناهجها هي أفضل الأساليب في قراءة النص الديني؟

وهل الرؤية المكونة بفعل القراءة التاريخية للنص الديني رؤية سوية موصوفة بالعلمية الكاملة أم أنها دون ذلك؟ وهل العقبة الوحيدة التي لا تزال عائقا في طريق الفكر العربي الإسلامي هي استمداده لمادته من النص الديني؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف تكون تاريخية النص الديني من رؤية إسلامية؟

أما عن الأهداف التي يهدف هذا البحث إلى تحقيقها فهي:

1. ضبط إشكالية تاريخية النص الديني كمصطلح وكإشكال حداثي.
2. تحديد كيفية تعامل الخطاب الحداثي مع النص الديني، ومدى ملاءمة ذلك مع المعايير القديمة التي وضعها علماء الإسلام.
3. تحديد الرؤية الحداثية للنص الديني.
4. الوقوف على انعكاسات القول بالتاريخية على العقل المسلم، وعلى الواقع الإسلامي.
5. مدى ملاءمة القول بتاريخية النص الديني للمعتقد الإسلامي وللمقاصد العامة للدين.

وهذا ما دفع بي إلى العودة إلى الدراسات السابقة في هذا الموضوع العربي والتي منها: كتب محمد أركون بالدرجة الأولى مثل: الفكر الإسلامي قراءة علمية، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ومنها كتب نصر حامد أبو زيد، مثل: نقد الخطاب الديني، النص والسلطة والحقيقة، ومفهوم النص. ومنها كتب محمد سعيد العشماوي مثل: الإسلام السياسي، وأصول الشريعة، ومنها كتب علي حرب مثل: نقد النص، والممنوع والممتنع.

كمـــا أن هناك مقالات كثيرة عالجت هذا الموضوع منها: مقالا لمحمد أركون بعـــنوان: الإسلام التاريخية والتقدم، صدر بمجلة الأصالة عدد 50/49، ومقالا لنصر حامـــد أبو زيد بعنوان: مشروع النهضة بين التقليد والتلفيق نشر بمجلة القاهرة عدد أكتوبـــر 1992، ومنها مقال للدكتور عبد الملك مرتاض بعنوان، التأويلية بين المقدس والمـــدنس، نـــشر بمجلة عالم الفكر عدد يوليو/سبتمبر 2000. وغير هذا من الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

أما المصطلحات المهمة والمحورية في هذا البحث فهي: التاريخية (Historicisme )، والـــنص الديني، وأقصد به النص الديني الإسلامي في مستوياته المختلفة؛ لأنه مدار اشـــتغال الخطـــاب الحداثـــي العربـــي المعاصر. والخطاب (Discours)، والحداثة ( Modèrnisme). وهي مفاهيم أفردت الحديث عنها في المدخل الخاص بهذا البحث.

أمـــا منهج الدراسة الذي اعتمدته في هذا البحث فقد جاء منهجا متنوعا فمن جهة اعتمدت المنهج التحليلي المقارن من خلال عرض وتحليل مسألة التاريخية انطلاقا مـــن آراء وفهـــوم القائلين بها، ثم أقارنها ببعضها البعض للتعرف على مدى توافقها وتنافـــرها، ثم أقارنهـــا بآراء المسلمين لبيان ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للإسلام على المستويين العقدي والتشريعي. كما اعتمدت أيضا المنهج الاستقرائي خاصة في عرض بعض الآراء التي كان أصحابها يستدلون على تاريخية النص الديني فأوردوها في صورة بـــناء استدلالي، ثم اجتهدت في تحليلها والرد عليها وفق ذلك المنهج، كما اعتمدت أيـــضا المنهج الوصفي خاصة في الفصل المتعلق بالرؤية المكونة؛ فقد تتبعت طبيعة هذه الـــرؤية مـــن أقوال أصحابها واستأنست في ذلك أيضا بآراء بعض معارضيها. كما اســـتعنت كذلك بالمنهج التاريخي، خاصة في الباب النقدي الذي من خلاله كان تتبع دعاوى الخطاب الحداثي التي برر على ضوئها القول بتاريخية النص الديني.

وبـــناء على ذلك جاء هذا المنهج متنوعا موزعا على أربعة مناهج أساسية هي المنهج التحليلي المقارن، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي. وفي إطـــار هـــذه المناهج توزع هذا البحث على ثلاثة أبواب تضمنت سبعة فصول مع مـــدخل عـــام ومقدمـــة وخاتمة؛ أما المدخل فقد عنونته بـــ: **مفاهيم أساسية**، وقد خصصته لأهم المصطلحات التي دار عليها هذا البحث وهي: التاريخية، والنص الديني، والخطاب، والحداثة.

وأما الباب الأول فقد كان بعنوان: **تاريخية النص الديني – مسألة التأسيس –** وقد قسمته إلى فصلين أساسيين الأول بعنوان: **الآليات القرائية والقول بالتاريخية،** وقد تضمن مبحثين اثنين أحدها تناول مسألة التأويل، والثاني تناول تحليل مستويات النص. وكل منهما اندرجت تحته مطالب بما يكفي لتغطية موضوع كل مبحث. أما الفصل الثاني فقد جعلته بعنوان، **النموذج الحداثي وقراءة النص الديني،** وقد توزع على أربعة مباحث كل مبحث خصص لنموذج من النماذج الحداثية العربية المعاصرة اثنان من هذه النماذج كان تعاملهما مع نص الوحي قرآنا وسنة، وهما: محمد أركون، ونصر حامد أبو زيد. واثنان كان تعاملهما مع النص التراثي وهما: حسن حنفي، ومحمد عابد الجابري، وقد كان هذا الفصل يدور حول آليات قراءة كل نموذج من هذه النماذج، ومدى إسهام هذه القراءات في تأسيس تاريخية النص الديني في الإطار الثقافي العربي المعاصر.

والباب الثاني كان بعنوان: **تاريخية النص الديني منهجا ورؤية،** وقد تضمن فصلين اثنين أحدها خصصته للحديث عن **منهج القراءة** الذي اعتمده الخطاب الحداثي في إطار القول بتاريخية النص الديني، وقد قسمته إلى أربعة مباحث كل مبحث تناول منهجا من هذه المناهج وهي: المنهج اللساني، والمنهج الأنثربولوجي، والمنهج الإبستيمولوجي والمنهج التاريخي. أما الفصل الثاني من هذا الباب والذي كان بعنوان: **الرؤية المكونة،** فقد احتوى أيضا ثلاثة مباحث: الأول تمحور حول خصوصيات الرؤية، والثاني حول تغيير محور الاهتمام في العقيدة وكيف أبدلت مباحث العقيدة بمباحث أخرى، أما المبحث الثالث فكان حول دور اللغة وأثرها في الرؤية.

أما الباب الثالث فهو بعنوان: تاريخية **النص الديني رؤية نقدية،** وقسمته إلى ثلاثة فصول؛ أما الأول فبعنوان: **تاريخية النص الديني من زاوية المعتقد الإسلامي،** وتضمن مبحثين: الأول تطرق إلى تاريخية النص الديني في ضوء المفاهيم العقدية، والثاني تطرق إلى خصوصيات الوحي في ضوء القول بالتاريخية. أما الفصل الثاني والذي كان عنوانه: **حدود استعمال المناهج المنقولة في نقد النص الديني،** فقد قسمته إلى مبحثين أيضا تناول الأول عملية نقل المنهج ومقتضياتها، وتناول الثاني المناهج المعتمدة وطبيعة النص الديني. والفصل الثالث كان حول **النص الديني والرؤية**

**المكونة** ويتكون من مبحثين: الأول عن التفاضل في الرؤية وطبيعة النص، والثاني عن خصوصيات النص والرؤية الحداثية.

وفي الـــنهاية ذيلـــت هذا البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، ولا يفـــوتني في هـــذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور مولود سعادة الأستاذ بجامعـــة باتنة على ما قدمه لي من مساعدة أثناء إعداد هذه الدراسة. هذا وأسأل الله ســـداد القـــول وقبول العمل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.